

العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية :
دراسة في الأبعاد الثلاثية (الغاية - الاختيار - الضرورة)

*Strategic Depth of the International Policy :
A study in the three dimensions (Intention, Selection, Necessity)*

تاريخ الإرسال: 2018/10/26 * تاريخ القبول: 2019/02/04 * تاريخ النشر: 2019/02/10

د/ حازم حمد موسى الجنابي

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل - العراق

Email: strategic.thinker@yahoo.com

الملخص :

سيجيب البحث عن التساؤل الأساسي الآتي: هل يمكن للعمق الاستراتيجي للسياسة الدولية في ضوء الأبعاد الثلاثة (الغاية - الاختيار - الضرورة) أن يفسر أدبيات السياسة الدولية؟ فأهمية البحث تنبع من مكانة الأبعاد الثلاثة الغاية والاختيار والضرورة في تفسير حراك الاستراتيجيات في النظام الدولي. ويسلط هذه البحث الأضواء على الاشكالية الدائرة فيما يتعلق بالعلاقة بين الغاية، والاختيار، والضرورة في الاستراتيجية الدولية، وإلى أين وصلت هذه الاشكالية؟ وتحقيقاً استخدمت المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل الظواهر/ الوقائع الاستراتيجية التي يثيرها موضوع البحث، والتطرق إلى أهم النظريات في الاستراتيجية الدولية وكيفية فهمها لحراك النظام الدولي. ويتناول البحث التطبيقات العملية لمفهوم الغاية- الاختيار- الضرورة في السياسة الدولية من خلال تحديد أسس ومعايير اختيار الحراك الاستراتيجي، وغاية بناء الاستراتيجية، وضرورات أداءها، وصولاً إلى إمكانية إيجاد قراءة استراتيجية قادرة على التنبؤ بالمستقبل.

وخلصت الدراسة إلى أن التغيير الدولي المستمر يدفع باستمرار إلى ابتكار نظريات جديدة استخدمت فيها مؤشرات الأداء الاستراتيجي؛ لإيجاد حالة من التوازن والاستقرار الدولي، لتحكمهم (مفكري السياسة الدولية) فكرة هي أن هناك تقارب في حراك الاستراتيجيات الدولية، انطلاقاً من أن الغاية الاستراتيجية تتحكم بالاختيار التفاعلي، وأباحت الضرورات المحرمة لشغل حيز في الاستراتيجية العالمية .

الكلمات المفتاحية: العمق الاستراتيجي، السياسة الدولية، الغاية، الاختيار، الضرورة.

Abstract :

The current paper discusses the question: would the literacies of the international policy be expounded by the strategic depth of the international policy in the light of the three dimensions (intention, selection, necessity)? The importance of the research emerged from the status of the three dimensions and necessity of explaining the strategies of the international system. The paper sheds the light on dilemmas in relation to the three dimensions in the international strategy and what the dilemmas have come up to? For this reason, investigative, the analytic method, which focuses on analyzing strategic phenomenon and realities brought into the paper and focuses on the most important theories in the international strategy and how it can be understood to the international system, was adopted in this paper.

The paper discusses the practical applications of the concepts of the three dimensions in the international strategy through specifying the bases and criterion of adopting the strategic movement,

intention of constructing strategy, and necessity of conducting them, in reach to the potentiality of finding a strategy predicting the future.

The study has come up to the result that the constant international change creates new theories, using indicators of the strategic performance to come up with international balance and stability. This is to adopt (Thinkers of international politics) the idea that there is proximity in the international strategies and the strategic intention governs the interactional selection in addition to permissibility of bad needs to take a place in the international strategy.

Keywords: Strategic Depth, International Policy, Intention, Selection, Necessity.

مقدمة:

نستطيع القول، أننا بحاجة لإيجاد العلاقة بين أبعاد السياسة الدولية، كوننا نحتاج إلى تشخيص دقيق للحراك الاستراتيجي وكشف الستار عن التعميمات التي تتبناها الاستراتيجيات في النظام الدولي، التي توظف على مستوى عالي الدقة، لأنه لا يوجد حراك محدد يفسر هذه التعميمات، كما أن هناك مشكلة أخرى متعلقة بدقة اتقان الاداء الاستراتيجي .

لذا لا أخفي هواجسي بالقول، أن فلاسفة السياسة الدولية لم يقتربوا في تحليلاتهم للأحداث الاستراتيجية الى العلاقة بين (الغاية- الاختيار – الضرورة) اذ نجد ان اغلبهم ركز على بعد واحد من تلك الابعاد دون الربط بين البعدين الاخرين، فطرحنا أسئلة حول اسباب عدم ادراك فلاسفة الاستراتيجية للابعاد الثلاثة في السياسة الدولية .

وفي سياق ما تقدم، يمكن ان نؤكد على ان الكثير حاول البحث في الإجابة عن هذه الأسئلة، فبينما بحث الفريق الاول منهم : في الغاية مسخر لها كل الوسائل، اما الفريق الثاني: ركز على اختيار الفرص الاستراتيجية واقتناصها، في حين اختلف معهم الفريق الثالث: الذي ركز على ما هو ضروري للوصول الى القمة، وما يتميز به البحث هو ايجاد العامل بين تلك الفرق.

❖ **الأهمية:** برزت أهمية البحث بعدّه يركز على ثلاث ركائز اساسية في السياسة الدولية (الغاية- الاختيار- الضرورة) التي ما ان فسرت فُكت جميع سُفر الاستراتيجية التي تحرك السياسة الدولية وأثرك حراكها.

❖ **الاشكالية:** تتلخص الاشكالية البحثية حول مدى إمكانية ايجاد علاقة بين الابعاد الثلاثة (الغاية- الاختيار- الضرورة) في الاستراتيجية الدولية التي تفسر سر التفاعل الاستراتيجيات في الساحة الدولية ؟ فتفرعت منها اشكاليات ثانوية على شكل اسئلة بحثية، ومنها: ما هو العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية ؟ وما هي الغاية الاستراتيجية ؟ وما هو الاختيار الاستراتيجي؟ وما هي الضرورة الاستراتيجية ؟ وما هي طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الغاية - والاختيار - والضرورة ؟

❖ **الفرضية:** استند البحث الى فرضية اساسية هي: " ان العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية يرتكز على علاقة تكاملية بين الابعاد الثلاثة (الغاية- الاختيار-الضرورة) : فكلما كانت غاية الاستراتيجية مبررة ؛ ازدادت اختيارات تآلفية – تحالفية مضادة ؛ فكلما كانت تدخلاتها الاستراتيجية ضرورة لا بد منها " . وهذا ما يحاول الباحث اثباته او تفنيده في محتوى البحث.

❖ **الهدف:** يهدف البحث الى ابراز دور الابعاد الثلاثة في صناعة الاستراتيجية الدولية.

❖ **المنهجية:** اعتمدنا المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لبحثنا الى التحليل ووصف حراك الاستراتيجيات في النظام الدولي .

❖ **الهيكلية:** اعتمدنا هذا البحث الموسومة " العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية ثلاثية الابعاد (الغاية – الاختيار- الضرورة) الذي يثيرها موضوع البحث على مقدمة ومبثئين وخاتمة واستنتاجات، وسنعمد في هذا الصدد على مجموعة من النظريات المعتمدة في الاستراتيجية ، واثرها على الحراك الاستراتيجي؛ وفي محاولة للإحاطة بظاهرة التفاعل الاستراتيجي الدولي بشكل واف ومحاولة منا لابتكار علاقة تقي بالأغراض التنظيرية، وهذا دعانا لتوزيع البحث على النحو الاتي: **المبحث الاول** كان بعنوان : **العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية**، ويقسم الى ثلاث مطالب: **الاول:** اختص بـ" **الغاية الاستراتيجية** "والثاني: تعلق بـ" **الاختيار الاستراتيجي**، والثالث: اهتم بـ: **الضرورة الاستراتيجية**.

وصولاً إلى، المبحث الثاني والذي تأطر بعنوان: الرؤية الاستراتيجية للحراك الدولي، لينقسم هو الآخر إلى مطلبين: الأول: تطرقنا فيه إلى: توازن الأبعاد في الاستراتيجيات، والثاني: تناولنا فيه: اذعان الأبعاد في الاستراتيجيات، والمبحث الثالث: كان بعنوان: العمق الاستراتيجي لحروب الخليج (الغاية - الاختيار - الضرورة) ليكون ثلاث مطالب: الأول: الغاية من حرب الخليج، والثاني: اختيار حرب الخليج، والثالث: الضرورة في حرب الخليج، لنصل الخاتمة ذكرنا فيها أهم الاستنتاجات.

المبحث الأول: العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية

انطلاقاً من استقراء العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية، التي تعني بعد مركز القيادة الدولي عن خط التهديد وتلك المسافة الواصلة بين نقطة التحكم ونقطة الخطر يجب أن تكون فيها مسافة كافية للتكتيك والمناورة، فكلما كانت المسافة بعيدة كلما زادت الخيارات وقلت الضرورات، والعكس كذلك صحيح، ولطالما هذا الأمر أربك مدرك القيمين على النظام الدولي،⁽¹⁾ فالعمق الاستراتيجي يعني في لغة الاستراتيجية: هو الخط الفاصل بين المناطق التهديد(الثغور) والعاصمة (مركز القيادة)، والتي من الممكن إجراء نقلات تكتيكية دون خسارة، ودون شل الحركة . وهذا الوصف فكان حافظاً للغوص في عمق السياسة الدولية والبحث عن ركائزها التي تركز عليها وهي تشيد بنائها العالمي، فكانت ركائز ثلاث، إذ لم يكن من السهل أو اليسير التنبؤ بحراك سياسة ما، بعيداً عن الركائز هذه، فبان على الكثير ملامح الحيرة والارتباك وهم يحاولون البحث عن سبل تفسير ذلك المعطى حتى ظن البعض منهم أن ذلك الجهد سيوصلهم إلى بناء مقتربات تكشف عنها الإشكاليات المتشعبة التي تكتظ بها السياسة الدولية فكان دفعهم للاعتماد على بعد دون غيره، لتكون هي الركيزة الأساسية في تفسير التفاعلات الدولية، وهذا ما دفعنا إلى شطر المبحث إلى ثلاث مطالب لتشخيص الركائز الاستراتيجية التي تتحكم بالحراك خارج حدودها بعيداً عن مركزها، وعلى النحو الآتي: الأول: الغاية الاستراتيجية، والثاني: الاختيار الاستراتيجي، والثالث: الضرورة الاستراتيجية وهذا ما سنتطرق له، وكالاتي:

المطلب الأول: الغاية الاستراتيجية

بداية، أن الميزة الأساسية التي أمتاز بها العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية على مر حقبها التاريخية،⁽²⁾ هي تلك القدرة المحركة لها وتدعى "الغاية"، والتي تمكنهم على تبسيط وشرح واستخلاص أعقد الأمور والقضايا والنتائج التي تنطوي عليها قضايا الاستراتيجية الدولية وفقاً لتلك المفردة، وهي مفردة استراتيجية كثر الحديث عنها، ليس فقط على المستوى الأكاديمي فحسب، بل على مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، لكن كلاً يبرر وفقاً لمدرسه، ولم تسجل هذه الميزة لباحث معين تميز بها دون غيره .

ولا غرو في ذلك؛ لأن السياسة الدولية لها من الجوانب والزوايا الكثير ما يثير اهتمام كل هؤلاء، ولكن وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عنها يكاد المرء أن يحتار في كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته، لاسيما أن كل كاتب عادة ما يركز غايته على جانب معين، فعليه بداية تحديد المفاهيم الأساسية لتكون له مرشداً ودالاً.⁽³⁾

ولا ندعو الحقيقة؛ إذا قلنا إن هناك الآن الكثير من المؤلفات والأبحاث والمقالات في الأدبيات التي تتحدث عن السياسة الدولية، لكن ليس هذا الموضوع، ولا بهذا الربط، لكن بداية يجب ابانة المفهوم، فالغاية في اللغة هي: النهاية والآخر، فغاية كل شيء: نهايته وآخره، وغاية الأمر: الفائدة المقصودة منه،⁽⁴⁾ ف"الغاية" هي أقصى الشيء ومنتهاه،⁽⁵⁾ والغاية اصطلاحاً هو الشيء الذي يقصده الفاعل المختار من وراء عمله، وهي الفائدة التي ينظر إليها الفاعل قبل قيامه بالفعل، ثم يجعل الفعل وسيلة للظفر بتلك الفائدة، وهذه الفائدة التي يطلق عليها "الغاية" تصبح الهدف للقيام بالفعل، وهي التي يؤدي الفاعل فعله من أجل الوصول إليها،⁽⁶⁾ فالغاية تبرر الوسيلة.⁽⁷⁾

ومن النادر، أن نجد مرجعاً محترماً يتناول السياسة الدولية من جوانبها الثلاث دون أن يكون ذلك لبعد ما على حساب البعد الآخرين، ومهما يكن من الأمر فسوف يلاحظ القارئ بعد مطالعته لهذا البحث ثم أمور غامضة في حراك السياسة الدولية، وتبدو قتامة النظام الدولي الذي سيكون صورة من الماضي الفوضوي الذي عاشته السياسة الدولية، في حقبها الماضية، إذا ما سارت الأمور على منوالها الراهن، حينما يشير بـ"دكتاتورية الاستراتيجيات"، التي تسلطت على الاستراتيجيات الأخرى واجبرتها على الأذعان لها تحت غاية "البقاء للأقوياء".⁽⁸⁾

وفي الحقيقة، ووفقاً للبعد الغائي الذي شخصته نظريات السياسة الدولية، أصبحت الاستراتيجيات الصغرى عيئاً لا يطاق" فيما يخص الاستراتيجيات الكبرى، وإن استراتيجية الرفاه تهدد مستقبل الاستراتيجيات العوز، لأن الأخيرة مصدر قلق للأولى، وإن الغاية من التحالف معها مجرد تنازل من جانب استراتيجية الرفاه، منتظر منه رفع مستوى الرفاه درجة، وإن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد الانتعاش، ولهذا لا بد من ابتلاع بعض الاستراتيجيات الصغرى المتطفلة (العبء)، لأن الغاية هي الاستفادة لا الافادة.⁽⁹⁾

ويمكن القول: "الغاية من كل استراتيجية متحالفة موازنة غير مذعنة في السياسة الدولية من منطلق واقعي أن تتحمل قدراً من التضحية حتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية، وعلى الاستراتيجيات المضادة ان تعتقد بالادعاء الناص على "بأن شيئاً من اللامساواة بات أمراً لا مناص منه، ووجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح في الاستراتيجيات الليبرالية المتقاربة، والاستراتيجيات الأخرى المضادة.⁽¹⁰⁾

وفي ضوء التوحد الذي أصبح يجمع بين الاستراتيجيات الليبرالية المتقاربة بشكل لافت للنظر، يعتقد الباحث أن هناك الآن ما يمكن أن يسمى " الاستراتيجية الكبرى" فهم يهددون بالتحالف معها ما لم تستجب الاستراتيجية الجارة لمطالبها، والغاية من ذلك التهديد هو الردع.⁽¹¹⁾

يظن الباحث، وليس ظنه هذا ضرباً من الخيال، ان الاستراتيجية الكبرى تتوازن مع الاستراتيجيات الكبرى بترغيبها، وترغم الاستراتيجيات الصغرى بترهيبتها للموائمة معها، وهكذا تحتم أن يلتقي هنا المتقاربان، ويتباعد المختلفين، والغاية من ذلك هو صنع التحالفات والتحالقات التي تتأهل لمركز الاستراتيجية رقم واحد وهذا ما قننته العلاقات الدولية.⁽¹²⁾

ولم يكن واحد من هؤلاء (الاستراتيجيات الصغرى) قد جاء للتحالف مع او ضد دون غاية، كما لم يكن مسموحاً لأحد بأن يعلن عن غايته، ولم يهمس أحد الكبار بت شفة بأذنهم ليخبرهم بانهم لا شيء الا ضحايا سباق القمة، فغايتهم ولدت ميتة في رحم استراتيجيتهم العاجزة، فيما يخص المتنافسين الكبار الطامحين ما يهمهم هو المركز المتوازن ، الذي يقترب من حامل الميزان، لكن الجموع الغفيرة من التابعين الصغار تعتربهم الفوضى، وما الحروب الداخلية التي تلوح الآن في الأفق الا أمر بديهي، فالغاية احراق الاستراتيجيات الصغرى الطامحة، لاحتكار المكانة الدولية.⁽¹³⁾

ومن الواضح، إنه لم يفهم الأمور على حقيقتها على ما يبدو، فالنقاش لا يدور حول التضحيات الضرورية الواجب على الجميع تحمل أعبائها في الأزمات التي تضرب النظام الدولي بين مدة وأخرى، لكن هي تضحيات من جل غاية محددة هي ادامة استمرارية الهيمنة للاستراتيجيات الست الكبرى.⁽¹⁴⁾

ومهما يكن الحال، فإن الأمر الذي لاشك فيه، هو أن حالة عدم التوازن المثيرة للقلق التي يعاني منها النظام الدولي؛ لكثرة العوامل التي تؤثر على السياسة الدولية بعد ان تخترق عمقها الاستراتيجي،⁽¹⁵⁾ ولهذا لم يكن هناك أحد قد أخذ في الحسبان ان تتربع استراتيجية بعينها على القمة، ليشهد العالم انهيارات استراتيجية عدة : بين انهيار صغير (Mini - Crash)، وانهيار كبير (Mini - Crash)، حتى تعمق خطر الانهيار في سوق المال (Crash-Risiko)، وقلت الخيارات (Options)، وكثرت جلسات وجولات قادة الاستراتيجيات في الحلقة المستديرة حول إدارة المخاطر (Management Round Table) ونُشط حراك المكاتب الخفية (back offices)، وكثر السماسرة (Brokers) للقوي المنفذ، ويتعين على غالبية المتعاملين مع الاستراتيجيات الكبرى الالتزام المطلق بحدود (Limits) لا يجوز لهم تخطئها، كما تكاد أن تكون قاعدة عامة متبعة في كل حقبة من حقبة النظام الدولي، أنه لا يسمح لهم بالتعامل إلا مع الاطراف القوية، وفي الواقع لم يكن هناك شيء آخر غير هذا، كان قد تسبب في اندلاع "الأزمة الكبيرة الأولى" في عالمنا الجديد، أزمة عالم الأسواق المعولمة"، عالم العملاقة والذي لا يسمح فيه للعب الا للاعبين الدوليين (Global Player)، ان يخوضوا مبارياته، والغاية من كل ذلك سحب السيولة الدولية بضربة معلم.⁽¹⁶⁾

المطلب الثاني: الاختيار الاستراتيجي

بداية، نوضح معنى الاختيار، وكالاتي: اختارُهُ : انتقاه واصطفاه، واختارَهُ الشيءَ على غيره : فضله عليه.⁽¹⁷⁾ إن العالم يتجه دونما هواده إلى تلك الفوضى في العلاقات،⁽¹⁸⁾ التي ستقف حيالها الأجيال القادمة من المفكرين حيارى يتساءلون عن سبب عدم تدبير إجراء ما بحقها في الوقت المناسب، فالبعض منهم: يعزوها الى التضليل (Manipulation) والذي يعني التأثير بطريقة تتطوي على التمويه أو التلاعب، وراح البعض الآخر: يعتقد ان السبب بنية الثورات العلمية (Structure

الحدائفة (Postmodernists) الذي جاوز الوصف (Description) لكثرة الألغاز الصعبة (Brain – teaser) فيه، لتكون الفوضى ظاهرة شائعة، بسبب كثر التمايز (Differentiation)، والتصارع والتناحر، ويعزى هذا الى العيب الوظيفي (Dysfunction) في اداء الاستراتيجيات القيمة على النظام الدولي، فلا بد من اختيار التفاعل بين الاستراتيجيات لينتج عنها وظيفية جديدة (New Functionalism) يمكن تسميتها (Institutionalization) وهذه العملية تدعى بلورة المؤسسات .

وبسبب ذلك الاختيار (تفاعل بين الاستراتيجيات) بين القوة والقانون تبرر القوى تدخلها في شؤون قوى اخرى،⁽¹⁹⁾ لهذا شهد العالم عمليات تقليص (Downsizing) ونقل الإنتاج للخارج (Outsourcing) وإعادة الهيكلة (Re - Engineering) في السياسة الوطنية (Super National) في كثير من الدول بسبب شرعة التدخل، ولو قسنا الفروق بالقياس الدقيق (Cosmeticians) لوجدنا إن التحديات المتزايدة للاستراتيجيات الدولية، بسبب التحول الكبير (Grosse Transformation) الذي لاح النظام الدولي والذي اخل بكفتي الميزان، لم يجعل خيار الاختيار واحد هو صناعة التهديد لإدامة التحالف من جديد، وهذا هو خطأ الماركسية القاتل لها والخائق للعالم .⁽²⁰⁾

إن الحراك الاستراتيجي، شأنه شأن دورة الكون، يخضع لديناميات محكمة، تدفعه لانتخاب اختيارات كاشفة تؤدي إلى تغيرات غالباً ما تتم تدريجياً ولما تكون مباحثة لتحديد اختياراتهم الاستراتيجية، على سبيل المثال: إذا تجاهلت المشروعات التحدي الذي تفرزه الاستراتيجيات الصغرى مثل الفقر والبطالة، ستؤدي بالتوترات بين الأثرياء والفقراء إلى تصعيد لغة العنف ومن ثم ينعكس على الامن الدولي،⁽²¹⁾ وهذا يراد له فهم للكيفية التي تسير بها السياسة الدولية.⁽²²⁾ فالمستوى التنافسي الذي وصلت له الاستراتيجيات الدولية؛⁽²³⁾ صار يشكل على نحو لامثيل له أبداً، تحدياً لمجمل البناء الاستراتيجي الذي تقوم عليه الديمقراطية وأن مشاعر الضياع والخوف المتزايدة المنتشرة توحى بنذر انتكاسة مفاجئة لا يمكن السيطرة عليها (Disruptive Backlash) إنها حركة مضادة يتحتم أخذها مأخذ الجد، ليكون الاختيار من نشر الديمقراطية بناء ركائز استراتيجية عالمية هرمية،⁽²⁴⁾ وان هناك اختيار آخر يفعل فعله يفضل البعض ويطلق عليه اختيار الطبقة المادية الدنيا (Material Substratum) وهو يعني التصريف الفعلي للوسائل في موقف الفعل الذي يحدد بنية التباين في الفرص، والتبادل (Exchange) في الادوار واجادة لعبة الضمان (Assurance Game) على أساس ما يدعوه بالإيثار الشرطي (Conditional Altruism) ،على سبيل المثال: (صانع القرار في الدولة الاضعف لا يدعن اذا أمن العقاب، ويدعن اذا شعر بوجود العقاب)، فلعبة العلاقات الدولية لاعبين خاصين بها عارفين لقواعدها ومحترفين في ادائهم لهذا لا تقع عليهم المسؤولية الدولية.⁽²⁵⁾

المطلب الثالث: الضرورة الاستراتيجية

لا بد من ابانة معنى الضرورة قبل الولوج بالبحث عن اهميتها فالضرورة تعني: الحاجة، والضرورة الشدة لا مدفع لها، والضرورة المشقة، الضرورات تبيح المحظورات: الحاجات الملحة تجيز ما لا يجوز، الضرورة القصوى هي الضرورة الملحة: الحاجة البالغة الشدة، بالضرورة: وجوباً، حتم، عند الضرورة: عند الحاجة، مشقة، شدة لا راد لها: للضرورة أحكام، الضرورة: اسم لما يتميز به الشيء من وجوب أو امتناع، وهي خلاف الجواز، المعلوم بالضرورة: الثابت بصفة قطعية، والضرورة: اي ذو حاجة.⁽²⁶⁾ وفي الاصطلاح: ترجيح الشيء، وتخصيصه، وتقديمه على غيره.⁽²⁷⁾

من الضروري دوماً استخدام مغالطة التعاقب (Postdoc).⁽²⁸⁾ وعملية التصنع أو "التحكم في الانطباعات (Impression Management)، خلق حالة من عدم الانتماء (Homelessness)؟ لإيجاد حالة عدم الرضا، لتكون الحالة مرنة ومرهفة (Sensitizing) أعني غامضة بعد غياب فكرة دورة التوازن الحيوي (Homeostatic Loop)، ان فقدت الاطراف المتفاعلة اغلب المستلزمات الوظيفية (Prerequisites Functional) والتي تعني (التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، المحافظة على النمط)، ليكون النسق الاستراتيجي الضروري هو النسق المترابط بالقسر (Imperatively Coordinated System)، لتكون القوة هي الحافظة الاولى لهيئة الاستراتيجية، إذ لا أظن أن أي منصف، حتى لو لم تكن عنده إمام بالاستراتيجية، ان ينكر ان من اهم ركائز الاستراتيجيات الدولية الفاعلة هي الترهيب.

ويستحسن لا بل من الضروري، في أي انموذج استراتيجي، ان يركز على شاكلة ما يسمى بـ"نمط الحقيبة" (Portfolio Type) هذا النمط يعالج الفعل على أنه في جزئه الأكبر نتيجة للنوايا التي هي ذاتها نتاج لحقيبة أو مجموعة من المعتقدات، والرغبات التي يحملها الفاعل معه من موقف إلى آخر، ويقوم الفاعلون بالتفتيش في حقائبهم بحثاً عن تلك المعتقدات والرغبات التي تبدو أنها ذات صلة بموقف معين من مواقفهم، ويستخدمونها لتحديد مسارات أفعالهم وللاختيار فيما بينها، ويتغير مضمون الحقيبة في هذا النموذج من وقت لآخر يشير لهم وهم يقومون بعملية اختيار قرار من القرارات الاستراتيجية، فهم يختارون أساليب عقلية خاصة للاستدلال والتفكير لتتبع خطوات استراتيجية معينة وتفسير حراكها.

ومن كل ما استعرضنا يمكن القول، يعتمد العمق الاستراتيجي على ثلاثية (الغاية- الاختيار - الضرورة) لتفسير الحراك الاستراتيجي، بل يلجأ إلى تحييص الاداء الاستراتيجي وتشخيصه من خلال الاختبار، فيؤهل الى الاختيار، الان اختياره ضروري، فيحكم أصول القيادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ويقيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب،⁽²⁹⁾ باحثاً فيها على أساس الواقع المادي، وليس المتخيل الصوري،⁽³⁰⁾ وذلك بغية الوصول إلى كشف العلاقة السببية بين الابعاد الثلاثة، فلولا الغاية لما تم الاختيار، ولولا الضرورة لما وقع الاختيار.

المبحث الثاني: الرؤية الاستراتيجية للحراك الدولي

إن دراسة العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية يأخذ مجموعة واسعة من المناهج النظرية، بعض منها بان عليه الخروج من دائرة الانضباط السياسي؛ ليرتبط مع التخصصات الأخرى مثل الاقتصاد أو الاجتماع، في الواقع، بعض النظريات لم يتم تطبيقها على دراسة العلاقات بين الدول فالعديد من النظريات تعرضت للطعن والتشكيك لا بل حتى التنفيذ، ويعتقد بعض العلماء على الرغم من هذا التنوع، ان العديد من المدارس الكبرى للفكر السياسي تلتقي بان العمق الاستراتيجي هو اساس قوة القوى الدولية، وهذه هي الرؤية الاستراتيجية.

يلجأ الباحث كثيراً إلى التركيز على رؤية استراتيجية تشخص حركة انبثاق القوة المتغيرة، وهذا يقترب من نظري الاستراتيجية،⁽³¹⁾ وهو ما قمنا به كلما دعت الحاجة، إن يلجأ إلى اظهار الاستراتيجية في الاداء، مما يجعل فهم مقاصد السياسة الدولية أمراً ليس صعباً، بل مركزاً في أحيان كثيرة، وفوق هذا وذلك يستخدم لغة استراتيجية غير صعبة ولا تحتاج إلى تفكيك، فضلاً عن، استخدامه لكلمات معروفة ذات معان ظاهرة تفهم بشكل واضح من السياق.

ودلتنا الاديات الاستراتيجية على العديد من الابعاد التي تأثرت بها الاستراتيجية الدولية، اذ ركز على دلالاتها التأثيرية للابعاد الثلاث المعنية المشار لها بالبحث، فكان الباحث متأثر في تفسير الحركات التي تحملها الاستراتيجيات على الابعاد الثلاث ومن يتتبع حراك الاستراتيجيات الدولية ليسهل عليه استقراءها من منطلقات ثلاث لا رابع لها، ولإبانه هذا التأثير قسمنا المبحث الى مطلبين، الاول: توازن الاستراتيجيات، والثاني: إذعان الاستراتيجيات، وسنعرضهما بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول: توازن الابعاد في الاستراتيجيات

ولعل أبرز نقطة يدور حولها هذا البحث هو استحالة وجود رؤية استراتيجية شاملة تستطيع أن تفسر الابعاد الاستراتيجية الثلاث، سيما تفسير مكونين أساسيين من مكوناتها وهما: البنية والفعل. إذ إن الرؤية التي تستطيع تفسير الظواهر المتعلقة بالبنية يجب يكون بمقدورها تفسير الاداء، أو بالأحرى تأويله، إذ لا بد أن يكون لكل من هذين القطبين، وهما يشكلان الاستراتيجية، رؤية خاصة به.⁽³²⁾

ونرى أن معظم القصور الذي تواجهه الدراسات الاستراتيجية، إنما يقع حينما تجاوزت هذه الدراسات اختصاصها، وتحاول أن تفسر بعداً من ابعاد الاستراتيجية دون البعدين الآخرين، وهذا الموقف يقود الباحث إلى التأكيد على وجوب التطرق الى فلسفة استراتيجية متكاملة الابعاد وعلى الدعوة إلى الانتقال من بعد إلى آخر حسبما تقتضيه الضرورات.

وللمقاربة بين الثلاثية الاستراتيجية ووزنها بالتساوي، وان كانت كلمة "مقاربة" ذاتها تشير في بعض الأحيان الهلع في نفوس لفيق من الباحثين، وهو أمر له ما يبرره، فالكثير من الحركات الاستراتيجية عسوية على الفهم وصعبة

الادراك، ولكن يشعر القارئ بأنه يتعلم شيئاً، وهو بالتأكيد يشعر بالمتعة، والمقاربة تحتاج إلى جهد مُضن للحصول على فهم متواضع، وما أقل من يتقن المقاربات أو يستخدمها بطريقة مثمرة، يتوصل الى المعادلة الآتية:
العمق الاستراتيجي للقوى الاولى (الغاية+ الاختيار+ الضرورة) = العمق الاستراتيجي للقوى الثانية (الغاية+ الاختيار+ الضرورة) = 0

ونورد مثالاً على ذلك:⁽³³⁾ علاقة الاستراتيجية الكبرى بالاستراتيجية الكبرى التي تسيطر العالم بأكمله على نهجها، هي مثال لنوعية الممارسة الثلاثية المتوازنة التي تحصل على أرض الواقع، مثل: الاستراتيجية الأمريكية مقابل الاستراتيجية السوفيتية، وفيها نبين الأساليب التي يلجأ إليها صناع الاستراتيجية لكلا الطرفين، فالغاية هي التربع على قمة الهرم السياسي الدولي، والاختيار هو الحرب الباردة من بين العديد من الاختيارات، والضرورة كانت استباحة حرمان الدول التي وقعت على خط التماس بين المعسكرين، غير مكترئين بمعرفة بما يحدث لهم حقاً ولكن أن ترى تلك الدراسة على اعتبار أنها تبين كيف يتجلى التفاوت البنائي في توزيع القوة في عملية التفاعل الاستراتيجي وكيف يعيد هذا التفاوت إنتاج نفسه في عملية التفاعل تلك؟ ومع أن هذا يتعلق بالأداء المتوازن لركائز الاستراتيجية الثلاثية، لكن هناك خلف عملية الاداء تلك غاية ضمنية، غير معلنة، في حين أن لها مكمّل هو الاختيار يرون التفاعل بصفته مسألة اختيار لأفضل السبل للقيام بعمل ما، فإن التفاعلية الرمزية ترى التفاعل يعدّه واقعاً ضرورياً ولتكن فيه أحد الأطراف قوة أكبر من الطرف الآخر، فوفقاً لنظرية التشييد (Constructionism) ان الاستراتيجية لها ثلاث ركائز هي الغاية والاختيار والضرورة، وهذا يتحقق بالتخلي عن الاختيارات واختيار الخيار الافضل، وعملية التخلي هذه يشار إليها في بعض الأحيان "بالاختزال" فمثلاً في الجانب الاقتصادي وعند قراءة "رأس المال (Reading Capital) نجد "صنمية السلعة (Fetishism Commodity) وملخصها أن السلع المختلفة يمكن تبادلها بعضها ببعض بفارق مالي عادة وهذا يتطلب اتقان "تكاليف الفرصة (Costs Opportunity)، والغاية تجنب اختلال المعايير "Anomie" بسبب السرعة، والاختيار هو التحرر من سحر "Disenchantment" السلعة والانجذاب إليها نتيجة أفول العقل (Eclipse of Reason)، وهذا ضروري لجذب الاستراتيجيات الصغرى باتجاه الاستراتيجيات الكبرى .

وهذا بطبيعة الحال يُظهر الجدال السلبي (Negative Dialectics) بين القوى المتوازنة، وتتجرد الاستراتيجية من قيمها الى درجة يوصف الاستراتيجي انه لا يحمل ذرة أخلاق (Minima Morelia)، وهذا يعتمد على صناعة الثقافة (Culture Industry) بطبيعة الحال، وهل شخصية صناع الاستراتيجية الكبرى شخصية تسلطية (The Authoritarian Personality)، التي تؤمن بالترغيب القمعي (Repressive De-Sublimation)، و الثقافة نرجسية (Narcissism Culture) وهذا ما لمسته الاستراتيجيات الشرقية من الاستراتيجيات الرأسمالية المتألفة والمتحالفة، بالأخص في حقبة الحرب الباردة.

وهنا نستذكر، توازنات القوى في النظام الدولي بين قطب الاتحاد السوفيتي وقطب الولايات المتحدة الأمريكية،⁽³⁴⁾ إذ كان القطب السوفيتي في موازن في السياسة الدولية يثير القلق في معظم الوقت انذاك (1945-1991)، ووقف القطب الأمريكي كموازن لكفة الميزان الدولي، وتحركهما يشوبه السكون على الرغم من شدة الخطورة، ليفرض قانونهما على الساحة الدولية، ليكون العالم امام خيارين اما الشيوعية او الليبرالية والثالث ان تلزم الحياد لكن تدخل على خط التهديد، وهذا ما حرصت عليه الصين.⁽³⁵⁾ فاذا كانت المعادلة كالاتي : **العمق الاستراتيجي للقوى رقم (1) (الغاية+ الاختيار+ الضرورة) = العمق الاستراتيجي للقوى رقم (2) (الغاية+ الاختيار+ الضرورة) = 0**

أذاً، **العمق الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية(الهيمنة+ الحرب الاستراتيجية، التحالف) = العمق الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي (الهيمنة+ الحرب الاستراتيجية، التحالف) = 0**

هذا الحال استمر في عالم الحرب الباردة (1945-1991)، فسادت استراتيجية التوازن .

أدت نهاية الحرب الباردة الى تفكك الاتحاد السوفيتي واختلال ميزان القوى على حساب المعسكر الشيوعي لحساب الليبرالية، فضلاً عن، الانتصار العالمي للديمقراطية الليبرالية، إلى الافتراض بأن الفكر الماركسي سيتراجع إلى الظل، لاسيما مع ما بدا انه استسلام الأحزاب الشيوعية الصامدة في الصين، فيتنام، كوبا وكوريا الشمالية للمنطق الاقتصادي للسوق، فقد

كان ذلك مؤشراً قوياً على أن الشيوعية الماركسية لم تعد توفر البديل الجذاب عن الرأسمالية الليبرالية، وهناك حججاً قوية تفند هذا الافتراض، اذ يجادلان بأن نهاية التجربة السوفييتية وفشلها في تقديم نفسها كبديل حاسم للرأسمالية ربما يكون قد أدى إلى أزمة في النظرية الماركسية، غير أنه بعد عشر سنوات، ظهر هناك ما يشبه الانبعاث في الأطروحات الماركسية (Renaissance of Marxisme)⁽³⁶⁾.

وإذا ما امعنا النظر لوجدنا سببين لما أسماه بانبعث الماركسية، هما:

أولاً: اعتقاد الكثير من الماركسيين بوجود نوع من الانحراف في التجربة السوفييتية، فمباشرة بعد ثورة أكتوبر 1916، أعلن العديد من الماركسيين ولاءهم للاتحاد السوفييتي على أنه أول وطن للعمال (The First Works' State)، واستمر هذا الولاء على الرغم من الممارسات الفاسدة لسئالين على المستوى المحلي وعلى المستوى الخارجي فيما تعلق بجمهوريات الاتحاد في شرق أوروبا، و ساد الاقتناع بأن الاشتراكية القائمة بالفعل في الاتحاد لا تمثل اليوتوبيا الشيوعية التي وعد بها ماركس، وعليه فمنهم من أخذ على عاتقه مهمة الانتقاد الصريح للاتحاد السوفييتي، ومنهم من اكتفى بالصمت على أمل أن يتحسن أداء الاتحاد، ومع تفكك الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفييتي، عمل الماركسيون على إعادة فتح النقاش حول إمكانيات توجيه الجدل النظري لمصلحة أطروحات ماركس بدون اللجوء إلى تبرير أفعال الحكومات التي تدعي التزامها بتلك الأطروحات، ومن جهة أخرى، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إعادة تقييم أعمال ماركس بدون حصرها في الأيديولوجيا الماركسية اللينينية، كأيديولوجيا خاصة بالدولة السوفييتية؛ وهذا مهم جداً، لأن الكثير من المفاهيم والممارسات طالما تم أخذها على أنها عقائد ماركسية رغم أنها لم ترد إطلاقاً في كتابات ماركس، يشمل ذلك "المركزية الديمقراطية (Democratic Centralisme) والاقتصاد الموجه مركزياً (Centrale Directe Command Économie)"⁽³⁷⁾.

ثانياً: وهو الأكثر أهمية، أن النظرية الاجتماعية الماركسية تتضمن مجموعة من الأدوات التحليلية القوية التي أفرزت تحليلاً محكماً للرأسمالية كنمط إنتاج، ولا يوجد إلى اليوم تحليل آخر يفوقه إحكاماً ودقة، هناك اعتقاد بأن الانتشار المتزايد لميكانيزمات السوق في مختلف جوانب حياتنا يجعل من تحليل ماركس للديناميكية الرأسمالية والتناقضات الملازمة لها مصدراً للجدل بأن الماركسية تبقى نظرية ذات درجة عالية من الموثوقية في وقتنا الحاضر، ويرشح تحليل ماركس لأزمة النظام الرأسمالي كنموذج لقوة النظرية الماركسية، ففي ظل الأدبيات الكلاسيكية ظل الاعتقاد سائداً بأن الأسواق الحرة دائماً تنزع نحو وضع التوازن، ومن ثم فهي مستقرة بشكل متواصل، غير أن التجارب الحديثة أثبتت أن الماركسية العالمية مستمرة في التعرض للآزمات التي تفرز آثاراً سيئة على حياة الأفراد عبر العالم (انهيار أسواق الصرف عام 1987 والأزمة المالية الآسيوية مع نهاية التسعينيات من القرن العشرين)؛ بالنسبة لماركس، هذه الآزمات والنتائج الإنسانية البغيضة الناجمة عنها تبقى متأصلة وملازمة للنظام [الرأسمالي] في حد ذاته،⁽³⁸⁾

إن قدرة الدول الجماعية على تحقيق الامن الدولي باتت واضحة بعد ان تشكلت اقطاب القوى الدولية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،⁽³⁹⁾ كان هناك مجال حاسم تتبدى فيه الحاجة واضحة إلى زيادة قدرة المجتمع الدولي على ضمان قيام الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة وهو الحد من تهديد أمن الشعوب، وبناء السلام العالمي، بعد ان ضمير مفهوم التوازن وظهر مفهوم الإذعان،⁽⁴⁰⁾

المطلب الثاني: اذعان الابعاد في الاستراتيجيات

ومن الواضح أن المستوى الامني المسلم به مرتبط بفكرة هرمية الاستراتيجيات التي تشغل حيزاً مهماً في النظام الدولي، وهذه الفكرة بدورها تعتمد على ما يدعوه إحساس المتفاعل بالأمن، أي الإحساس بأن العالم باق على ما هو عليه من امن، دون تغيير كبير مع مرور الزمن، والمعرفة الضمنية لكيفية المضي قدماً في الحياة والاستمرار فيها وهي معرفة بالغة الأهمية للقوى الفاعلة، يتم اظهار نواياها في تعلمها مع القوى الصغرى أثناء عملية التفاعل الدولي عبر المنهج الاستراتيجي الباطن.⁽⁴¹⁾

تتميز السياسة الدولية لدولة ما عن سياستها الوطنية من خلال عنصرين: **أولاً**، العلاقات الدولية تعدّ الحرب "أمراً عادياً" أو بالأحرى هي "أمر شائع" أي أن هناك مشروعية للحرب، **ثانياً**: انتفاء الشعور بالانتماء إلى جماعة عالمية، أي أن المواطنة العالمية غير موجودة، كما تتميز السياسة الدولية بالفوضوية (Anarchism) لعدم وجود الحكومة العالمية والتشريع

العالمي، بالمعنى الحقيقي للعبارة، أي ليس هناك سلطة فوق أخرى، بينما تتسم السياسة الوطنية بتدرج السلطات، ونضيف أن مواقف الدول إزاء أقرانها تختلف تبعاً للمستوى الذي تضعه الدولة أنفسها فيه.⁽⁴²⁾ وهذا ما توصلنا إليه المعادلة الآتية: العمق الاستراتيجي للقوى رقم (1) (الغاية + الاختيار + الضرورة) ≠ العمق الاستراتيجي للقوى رقم (2) (الغاية + الاختيار + الضرورة) = قيمة > 2

والاستراتيجية الكبرى لها وجهان وهي تتعامل مع الاستراتيجيات الصغرى: الأولى: الدال (Signifier) والثاني: "المدلول عليه (Signified) والعلاقة بينهما كثيراً ما تقارن بالعلاقة بوجهي العملة النقدية المعدنية، والدال هو الجانب المادي من الاستراتيجية، وكلا جانبي الاستراتيجية مهمان أحدهما للآخر، فالمتغير المصاحب (Concomitant Variation) له أزواج متضادة "تعارض ثنائي (Binary Opposition) يأتي من النظام (System) التركيبي ومستوى العلاقة الجدولية "Paradigm" المرتبطة بالنزعة الاقتصادية (Economic) التي تظهرها الاستراتيجية الكبرى، وذات علاقة بالنزعة الطوعية (Voluntarism) التي تظهرها الاستراتيجية الصغرى كاستجابة على أمل الربح على حساب المتحد الداخلي المهتد لوجود القيم على الاستراتيجية الصغرى، وهنا تظهر المعادلة التي فيها رابح وخاسر بسبب اللاتوازن في القوى وهذا ما وجدناه في علاقة الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط.⁽⁴³⁾

يذهب الرأي في بعض المناسبات إلى أن العالم الذي نراه هو بطريقة من الطرق متشكل بواسطة البنية الاستراتيجية التي يطبقها (Problematic) الفواعل الدوليين، التي من خلالها يتم عرض المفاهيم (Exposition Order) وتداولها وهي مع ذلك تمتلك (Appropriate) مواضيع حقيقية ولكنها غير قابلة للملاحظة كالبنى الاستراتيجية الكامنة، وهنا الحتمية توصف بالحتمية المفرطة (Overdetermination) وهنا نذكر ما قال "هيغل": إن بومة منيرفا لا تطير إلا عند الظلام،⁽⁴⁴⁾ وهذا القول يشير بشكل غامض، إلى أن هناك غيات والظهور الاستراتيجيات الكبرى فجأة في ساحات الاستراتيجيات الصغرى.⁽⁴⁵⁾

وفقاً لمبدأ التولد التلقائي، (Spontaneity Generation) فإن التغيير في النظام الدولي، يولد تغيير في السلم الاستراتيجي الدولي، ولعل من أوضح الأدلة على ذلك استخدام التعليل الغائي (Teleological) إذ أنها تعبير عن الرغبة في التغيير وعدم القدرة على الاستقرار طويلاً على حالة واحدة، فعلى سبيل المثال التحالفات والتآلفات تتشكل من أجل التوازن في ميزان القوى العالمي فالتوازن يحقق الأمن الدولي،⁽⁴⁶⁾ وأن كانت السياسة الدولية هي صراع مستمر على السلطة الدولية.⁽⁴⁷⁾

وبما أن المصلحة هي محرك القوى الدولية وهي الحقيقية التي لا شك فيها،⁽⁴⁸⁾ والتي تخضع لها القوى في النظام الدولي بناء على إيمانها بأن رأيها هو الكلمة النهائية، وبأن معرفتها تسمو على معرفة الفواعل والخضوع للسلطة الدولية أسلوب مريح في حل المشكلات، ولكنه أسلوب ينم عن العجز والافتقار إلى الروح الخلاقة للقوى الأضعف والأقل تسلسل في هرم القوى الدولية،⁽⁴⁹⁾ بعدد مهدد للأمن الدولي بسبب ارتدادها (Reflexivity)،⁽⁵⁰⁾ مثلاً: العرب أمام تحدي كبير يختلف عن كل التحديات،⁽⁵¹⁾ فهم يبحثون عن الدولة الفاضلة التي تبني استراتيجيتها على انقاذ الشعوب، وما هو إلا إيهام استراتيجي،⁽⁵²⁾ فهم قبلوا بالتغيير، وكثير يعرف أن كل تغيير يحمل معه مواقف وأعراف جديدة تولدت عن المعرفة الجديدة، وهذه النظم الجديدة إما أن تطرد وإما أن تتعايش مع الأعراف والمواقف القديمة الموجودة ما قبل التغيير أو الوريثة لها.⁽⁵³⁾ إن الباحث يقترح من اتباع رأي القائل بأن: كل تغيير تسبقه الدعاية،⁽⁵⁴⁾ كون التغيير في جوهره تبادل الأدوار بالقوة،⁽⁵⁵⁾ وإذا كان الطغيان الذي تعددت أشكاله ودوافعه وأثاره،⁽⁵⁶⁾ ترجم للاستقطاب القوى الصغرى،⁽⁵⁷⁾ فإن وحدات النظام الدولي وجودها مهدد،⁽⁵⁸⁾ بعد أن شاع الركود الاقتصادي والخلل [المزمن] في موازين المدفوعات وتراجع مستويات التجارة،⁽⁵⁹⁾ وظهر مفهوم جديد هو الأذعان الاقتصادي،⁽⁶⁰⁾ بعد أن ظهرت أقطاب القوى الاقتصادية،⁽⁶¹⁾ كقوى لها هيبتها العالمية،⁽⁶²⁾ فالنهاية تكون غاية القوى الكبرى الهيمنة لتكون القوى الصغرى الفقيرة أمام خيار واحد لا ثاني له وهو الأذعان للأقوياء الأغنياء وهو أمر ضروري لضمان احتكار القوة.

وهذا ما رجعنا إلى معادلة الأذعان: العمق الاستراتيجي للقوى الأولى (الغاية + الاختيار + الضرورة) ≠ العمق الاستراتيجي للقوى الثانية (الغاية + الاختيار + الضرورة) = قيمة > 2

العمق الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية (الهيمنة العالمية+ الحرب الاستراتيجية+ التحالف) ≠ العمق الاستراتيجي لروسيا (الهيمنة العالمية+ الحرب الاستراتيجية+ التحالف) =قيمة >1

وهنا نجد ان قيمة الولايات المتحدة اكبر من قيمة روسيا، من خلال قياس مدى الهيمنة لكلا الطرفين، وفي الحرب الاستراتيجية، نجد ان عسكرياً توازن والفارق صفر لكن سياسياً وققتصادياً لهيمنة للولايات المتحدة الامريكية لانها تقود العالم، اما من ناحية التحالف فنجد ان الحلف الاطلسي(الناتو)، والاحلاف الاقتصادية، باتت شبكة تربط العالم بالولايات المتحدة الامريكية، وهذا يقود الى القول الى ان العالم يدعن للولايات المتحدة بطريقتين، اما علناً مثل دول الشرق الاوسط، او ضمناً مثل القوى الاسيوية والاوربية.

المبحث الثالث: العمق الاستراتيجي لحروب الخليج (الغاية - الاختيار - الضرورة)

يقع هذا المبحث في قلب المناظرة الفكرية والسياسية التي لم تتوقف منذ نهاية الحرب الباردة وهذا ما تطرقت له نظريات السياسة الدولية، والتي اجمعت على توحيد الجهود للبحث عن التساؤل الاتي : ما الغاية التي تسعى لتحقيقها القوى الكبرى من حروب الخليج، وما هي الدول التي وقع عليها اختيار التغيير في المنطقة، وما هي الدول التي يعد تغييرها ضرورة ؟ ويقدم الباحث، نماذج تطبيقيين لهذه الثلاثية، تدرج تحت يافطة حروب الخليج، ونذكر منها: حربا الخليج الثانية (عاصفة الصراء) او(درع الصحراء) والثالثة حرب تغيير النظام في العراق، وكالاتي :

المطلب الاول: الغاية من حروب الخليج

أن الغاية الاستراتيجية الأمريكية من حربها على العراق هي: الهيمنة على العالم،⁽⁶³⁾ من خلال تحقيق المصلحة العليا،⁽⁶⁴⁾ من خلال الهيمنة على البترول،⁽⁶⁵⁾ والتحكم بالسوق العالمية والمواقع الاستراتيجية الشالة لحراك القوى الفاعلة،⁽⁶⁶⁾ وهذا تطلب تحطيم القوة والقدرة للقوى الطامحة وهذا كان حافزاً للإطاحة بالإدارة السياسية باعتبارها دافع واقعي استندت عليه الولايات المتحدة الامريكية،⁽⁶⁷⁾ لتغيير سياستها الدولية،⁽⁶⁸⁾ لذا فان هذا الدافع تحقق بالإطاحة بهذا النظام وسعت الولايات المتحدة إلى محاولة بناء نظام ديمقراطي شبيه بنظامها السياسي كي يقترب او يجذب لها مذعناً، ليكون العراق منطلق للتغيير الامريكي من جهة، ويكون مركز جذب واستقطاب للعدوانيين وللفضويين، وهذا يحقق الغاية الاساس الا وهي الحاجة المستمرة للوصاية الامريكية.⁽⁶⁹⁾

المطلب الثاني: اختيار حروب الخليج

بداية، يتساءل الباحث هل حروب الخليج هي حروب اختيار؟ نحن نعلم ان تسمية الحروب الاختيارية تطلق عندما تكون المصالح المهددة غير حيوية،⁽⁷⁰⁾ وعندما تكون هناك بدائل أخرى لحماية هذه المصالح، أو عندما يكون ممكناً احتمال الموقف الذي تواجهه الدولة، وتندرج تحت هذه الفئة حرب فيتنام وحربا البوسنة وكوسوفا وغيرها، وكل ما في الأمر أنه نريد تسمية الأشياء بمسمياتها، بصيغة أخرى أنه إذا ثبت أن المنافع الناتجة من الحرب أكبر من مخاطرها، وأن نسبة المنافع المتوقعة إلى المخاطر المحتملة تفوق ما يمكن تحقيقه من اتباع بدائل أخرى، فقد يكون قرار الحرب الاختيارية من بين عدة بدائل، فكانت حرب الخليج الثالثة حرباً اختيارية ووقائية ضد خطر في طور التشكيل.

والباحث يوضح الأسباب التي جعلته يرى الحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ حرب اختيارية، كونها سيئة التخطيط والتنفيذ معاً،⁽⁷¹⁾ ولم تتوافر في هذه الحرب المعايير اللازمة للحرب الضرورية بقدر ما كانت انتهاء قوة دولة،⁽⁷²⁾ فلم تكن هناك مصالح أمريكية مهمة أو حيوية مهددة، فالوضع العراقي لم يتغير في السنوات السابقة على الحرب؛ الإدارة السياسية العراقية في تلك الحقبة لم تقدم على غزو الكويت ثانية أو أي من جيرانه أو حتى تهدد بذلك، فهي ليس مصدر قلق، ولم تكن هناك روابط مادية بين النظام العراقي والحركات الإرهابية، وبصفة خاصة تنظيم القاعدة، كما أن أسلحة الدمار الشامل، رغم تيقن الإدارة الأمريكية عدم فاعليتها،⁽⁷³⁾ لم تكن حالة ضاغطة أو اكتشافاً جديداً؛ فالاعتقاد بوجودها يعود إلى ما قبل عام ١٩٩١ يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك وسائل أخرى للتعامل مع التهديد الذي يمثله النظام العراقي، مثل: استمرار العقوبات وتقويتها، أو تطبيق عقوبات ذكية اقترحها وزير الخارجية كولن باول، وتكثيف التفتيش الدولي على أسلحته وغيرها، بعبارة

واحدة، يؤكد المنظرين الامريكاني أن "احتواء" الادارة السيسايسية العراقية في تلك الحقبة كان أفضل من شن الحرب عليه، وأنه كان يمكن احتمال الوضع العراقي برمته.⁽⁷⁴⁾

ومن اهتمامات هذا البحث، بالإضافة إلى تمييزه بين حربي الضرورة والاختيار، هو تشخيصه للهدف الحقيقي لغزو العراق، والذي يتلخص في أن إدارة جورج دبليو بوش لم تقنع بأن ما فعلته في أفغانستان كان كفيلاً بإعادة هيبية الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر،⁽⁷⁵⁾ من ثم، كانت تتطلع إلى عمل أكبر وأكثر اتساعاً، ليس فقط لتكريس الهيمنة الأمريكية في عالم ما بعد القطبية الثنائية، وإنما لتغيير البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط لتكون أكثر توافقاً مع المصالح الأمريكية، من خلال تغيير نظام الحكم في العراق، وتأسيس نظام حكم ديمقراطي حليف لأمريكا، يكون أنموذجاً لسائر دول المنطقة، ومن خلال إرسال رسالة قوية إلى القوى المناوئة للسياسة الأمريكية، هي "أما معنا أو ضدنا".⁽⁷⁶⁾

المطلب الثالث: الضرورة في حروب الخليج

وهنا يمكن التساؤل: هل تعتبر حرب الخليج، حرب الضرورة؟ نحن نعلم أن الحرب تكون ضرورية عندما تكون هناك مصالح حيوية للدولة مهددة، وعندما لا يتاح أمامها خيار آخر غير القوة العسكرية لحماية هذه المصالح، وذلك بعد أن تستنفد الخيارات الأخرى أو يثبت عدم نجاعتها، ولا سيما حين يكون الموقف الذي تواجهه لا يمكن التسامح معه، ويندرج تحت هذه الفئة الحرب العالمية الثانية، فعندما وصل "فرانكلين روزفلت" إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933-1945، كانت سياسته في بداياتها لا تعتمد على القوة العسكرية بل كانت تعارض الدخول في الحرب العالمية الثانية، غير أن غزو ألمانيا لأوروبا وما ترتب عليه من أثار دولية خطيرة جعل من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتعد عن النظرية الحيادية الظاهرية والاقتراب من القوة العسكرية، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة جداً بأن الحرب ضرورية لإنهاء الحرب العالمية الثانية،⁽⁷⁷⁾ والحرب الكورية وحرب أفغانستان عام 2001، وبالتطبيق على حرب الخليج الثانية عام 1991، كانت حرباً ضرورية واستباقية ضد خطر حال.⁽⁷⁸⁾

وكما أن تلك الحرب كانت أفضل تخطيطاً وتنفيذاً،⁽⁷⁹⁾ فقد انطبق عليها سمات الحرب الضرورية؛⁽⁸⁰⁾ حيث مثل دخول الجيش العراقي للكويت تهديداً حقيقياً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج، تتعلق بالنفط بالمفهوم الاستراتيجي لا الاقتصادي،⁽⁸¹⁾ بمعنى تأمين تدفقه إلى أسواق استهلاكه في أوروبا وأمريكا الشمالية من دون أية قيود سياسية أو اقتصادية، وعدم تمكين العراق من بسط سيطرته الفعلية على خمس الاحتياطات النفطية في العالم، وممارسة نفوذه على جزء آخر أكبر تمتلكه السعودية وسائر دول الخليج العربية، إضافة إلى أن سيطرة العراق على الكويت من دون رده، ستجعله يمثل تهديداً حقيقياً لدول الشرق الأوسط،⁽⁸²⁾ والأكثر أهمية من ذلك، أن الوضع الناجم عن التدخل العراقي للكويت حصل بعد انتهاء الحرب الباردة وفي بداية مرحلة جديدة من تطور النظام الدولي تنتم بالهيمنة الأمريكية، ومن ثم كان اختياراً سيكون له ما بعده لكيفية التعامل الأمريكي مع معالم هذه المرحلة،⁽⁸³⁾

ومن ناحية أخرى، فقد طرقت الولايات المتحدة الأمريكية الخيارات أو البدائل الأخرى لمواجهة الدخول العراقي للكويت، سواء كانت الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية أو حتى التهديد باستخدام القوة العسكرية، دون جدوى، وأثير جدلاً حينها حول أمد العقوبات الاقتصادية، ولكن انتصر الفريق، الذي ارتأى أن إعطاء العقوبات وقتاً أطول سوف يعني أنه لن يوجد شيء في الكويت لتحريره، وسوف يؤثر بالسلب على معنويات نصف مليون جندي معسكرين في الصحراء، وقد امتدح الكثير من المنظرين الامريكاني عملية صنع السياسة الخارجية خلال حرب الخليج الثانية، التي شاركوا فيها مشاركة فعالة، وتنفيذها، وعدوها أنموذجاً لما يجب أن تكون عليه الحروب الأمريكية،⁽⁸⁴⁾

ويفصل الباحث في عدة مسائل أثارت ولا تزال تثير الجدل، تتعلق المسألة الأولى:⁽⁸⁵⁾ فيما إذا كانت الإدارة السياسية الدولية ستنجح للعراق الانسحاب بقواته ومعداته من الكويت، فيما لو قررت في تلك الحقبة الادارة السيسايسية العراقية ذلك، نرى أن الانسحاب العراقي لو حدث كان سيضع الولايات المتحدة في ورطة عسكرية وإقليمية وربما دولية، فضلاً عن غروب الطاقة،⁽⁸⁶⁾ فمن الناحية العسكرية، كان سيبدو من الصعب سحب القوات الأمريكية من غير قتال، ومن الناحية الإقليمية، لم يكن الانسحاب العراقي ليغير حجم التهديد الذي تواجهه المصالح الأمريكية في المنطقة وطبيعته،⁽⁸⁷⁾ كما أن هناك قوى إقليمية، كانت تعارض السماح للعراق بالانسحاب بكامل قواته ومعداته، أو إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، أما المسألة الثانية: فهي قتل الجنود العراقيين المنسحبين من الكويت، وفي الحقيقة أنها سوف تؤثر على صورة أمريكا في الخارج، وعلى

درجة تماسك التحالف الدولي المضاد للعراق، والثالثة: هي لماذا لم تتوغل القوات الأمريكية في الأراضي العراقية، وتحتل بغداد، وتسقط النظام في تلك الحقبة؟ يرى المفكرون الامريكان أن الرأي السائد في البيت الأبيض وقتها، على الرغم من وجود معارضين له، أن التوغل في الأراضي العراقية كان سيغني نقضاً أمريكياً للصفقة التي قطعها الرئيس بوش مع الكونجرس وأعضاء التحالف الدولي، والتي حددت حصرياً هدف التحالف باستعادة الكويت الى الكفة الامريكية، كما أن ذلك سيغني توريطاً للقوات الأمريكية في حرب استنزافية، ثم إن الإدارة الأمريكية لم ترد مزيداً من إضعاف العراق كعامل إقليمي موازن لإيران، وهي مصدر التهديد الأكبر للمصالح الأمريكية في المنطقة، وأخيراً، هناك التساؤل حول ما إذا كانت أمريكا خذلت حلفائها ام كانت الضرورة تتطلب ابقاء على توازن التهديد في المنطقة؟ وجوابنا ان المصلحة تتقدم الصداقة ففي السياسة الدولية وبما ان الولايات المتحدة دخلت عمق الشرق الاوسط الكبير، وحققت غايتها وهي تثبيت الركائز الاستراتيجية التي تشمل حراك الفواعل الدوليين، فكان الاختيار الاستراتيجي هو التغيير الديمقراطي المتدرج لصناعة الاقناع والتطبيع، اما الضرورة الامريكية هي التخلص من الانظمة المعارضة وغير الصديقة وغير الليبرالية، وننتهي بالقول: إلى أن ما قدمته الولايات المتحدة هو يمثل تمركزها في العمق الاستراتيجي في السياسة الدولية الذي يمنحها امتياز التحكم بالحراك الاستراتيجي الدولي . (88)

الخاتمة والاستنتاجات:

من كل مما سبق، ولكي لا ننأى عن أي شطط، يمكن القول ان تلك الثلاثية لا يمكن رؤيتها بعين البصيرة ما لم نترجم الى فعل عملي ملموس، ولهذا يمكن القول ان هذه الثلاثية قابعة في جب العمق الاستراتيجي فلا يمكن معرفتها وقياسها، الا من قبل الاستراتيجي الذي تعامل مع تلك الثلاثية بعقلانية ومنطقية، ولأجل ذلك لا بد من القول ان الاداء الاستراتيجي العالمي رهن نوايا صناع السياسة الدولية ونوايا صناع السياسة الدولية رهن العمق الاستراتيجي والعمق الاستراتيجي رهن الثلاثية (الغاية- الاختيار- الضرورة)، وكل هذا رهن تناغم وتوافق القيميين على النظام الدولي. ومن هذا كله نتوصل الى صحة فرضيتنا الناصة على: " ان فلسفة الاستراتيجية الدولية ترتكز على علاقة تكاملية بين الابعاد الثلاثة (الغاية- الاختيار- الضرورة) : فكلما كانت غاية الاستراتيجية مبررة ، كانت لها اختيارات تألفية – تحالفية سرعان ما تكون لها قوة مضادة، فكانت تدخلتها الاستراتيجية ضرورة لا بد منها " .

الاستنتاجات:

- 1- العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية يعني الذهاب الى قعر جوهرها، التي فيها مركز التحكم بالحراك الاستراتيجي الدولي.
- 2- الاستراتيجية الدولية لها ابعاد ثلاث مرتبطة بعلاقة سببية هي (الغاية- الاختيار- الضرورة)
- 3- الغاية الاستراتيجية تسخر كل الوسائل لإنجاح الاستراتيجية.
- 4- الاختيار الاستراتيجي هو الاختيار الافضل من بين الكثير من الاختيارات الذي يقتنص الفرص الاستراتيجية.
- 5- الضرورة الاستراتيجية هي استباحة محرمات الاستراتيجيات الاخرى لإنجاح الاستراتيجية الدولية.
- 6- الاستراتيجيات المتساوية في القوى تتوازن.
- 7- الاستراتيجيات غير المتساوية بالقوة تذعن الاضعف الى الاقوى.
- 8- الاستراتيجيات الكبرى استراتيجيات تسلطية استبدادية نفعية.
- 9- التحالف الاستراتيجي العالمي الاكبر يحق له تشكيل النظام الدولي، ورسم السياسة الدولية.
- 10- الاستراتيجيات الكبرى ابتكرت (صناعة العدو، صناعة الجوع، صناعة الخوف، صناعة العنف، صناعة التهديد) لتضمن ادامت استمراريتها بإضعاف منافسيها.

الهوامش:

1. بول ويلكينسن، "العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا"، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 9.
2. كينيث والتز، خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية، ترجمة: أحمد محمد ابو زيد، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 27، صيف 2010، ص 98.
3. مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 203.
4. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، باب غيا.
5. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 1970، مادة (غرض) و(غيا).
6. محمد تقي المصباح، معارف القرآن، (معرفة الله): هدف الأفعال الإلهية، مكتبة مؤمن قریش، 1988، ص ص 225 - 226.
7. مكيافيللي، الأمير: كتب غيرت مجرى التاريخ، ترجمة: اكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ت.
8. دراسة نشرها موقع (Foreign Policy)، الدكتاتوريات تعود الى الظهور بأشكال مختلفة حول العالم، أكد الخبراء القائمون على مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS بنيويورك) عودة النظم الدكتاتورية من جديد، أكتوبر 2016.
9. Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, Random House, New York, 1979, p. 8.
10. Kenneth N. Waltz, **Reflections on Theory of International Politics: A response to my critics**, 1986, in Kenneth N. Waltz, **Realism and International Politics**, Routledge, New York, 2008, p. 51
11. دانليفي، باتريك وأوليري، برايندان، نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005، ص ص 13-14.
12. Robert Jackson and Georg Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, Oxford University Press, Fourth edition, Oxford, 2010, p. 288.
13. Robert W. Cox, 'Social forces, states, and world orders: beyond international relations theory', Millennium, Vol.10 (2), 1981, pp. 126.
14. صامويل هنتنجون، صدام الحضارات إعادة صوغ النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، سايمون وشوستر، نيويورك، 1996، ص 46.
15. قاسم دويكات، العمق الجغرافي الاستراتيجي، مجلة الأقصى، العدد 879، تشرين أول، 1995، ص 7.
16. Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), **Contending Theories of International Relations: A comprehensive Survey**, Longman, Fifth Edition, New York, 2001, P 432.
17. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مصدر سبق ذكره، باب اختار.
18. Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, Cambridge University Press, Cambridge, 1999, esp. pp. 246-312.
19. سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008، ص 341.
20. غالبريث (جون كينيث)، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 154.
21. كارل ماركس. وفريدريش أنجلز، الأعمال الكاملة، ج 16، الأجر، السعر والربح، برلين، 1962، ص 103 وما بعدها.
22. براون (كريس)، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، 2004، ص 216.
23. Andrew Linklater, 'World history and International Relations', International Relations, Vol.21 (3), 2007, p. 355.
24. بيليس (جون) وسميث (ستيف)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 268.
25. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2012، ص 165.
26. محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص 379.
27. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مج 2، مكتبة لبنان، بيروت، 1996، 119/1.
28. Carling, A. (1986) "Rational choice Marxism", New Left Review, no. 186, pp. 24-62.

29. عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج1، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ص331-328.
30. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص72.
31. زيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص9.
32. بيير رينوفان وجان باتيست ووروزيل، "مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية"، ترجمة: فايز نقش، ط3، منشورات عويدات بيروت- وباريس، 1898، ص7.
33. نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، نهضة مصر، القاهرة، مارس 2007، ص263.
34. بيان للرئيس ريجان في التلفزيون-خريف عام 1984.
35. لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، الكويت، ديس بمر 1995، ص5.
36. Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, **Marxist Theories of International Relations**, in: John Baylis, Steve Smith & Patricia Owens (eds.), *The globalization of world politics: an introduction to international relations*, Oxford University Press, Oxford, 2011, pp. 130-146.
37. Ibid., P 226.
38. Ibid, PP 226-227.
39. لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة مترجمين، مراجعة: عبد السالم رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني، سبتمبر 1995، ص13.
40. لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي، جيران في عالم واحد، مصدر سبق ذكره، ص271.
41. Kaufman, Robert G. 1992. "To Balance or Bandwagon? Alignment Decisions in 1930s Europe." *Security Studies*, Vol. 1, No. 3, pp. 417-447.
42. اكزافيه غيوم، "العلاقات الدولية"، ترجمة: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، دمشق، تموز 2003، ص1.
43. Schweller, Randall L. "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In." *International Security*, Vol. 19, No. 1, pp 72-107.
44. Jeremy Hawthorn, *A Concise Glossary of Contemporary Literary Theory*, 2nd ed. Edward Arnold, London, 1994, p. 95
45. Walt, Stephen M. 1988. "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia." *International Organization*, Vol 42, No 2, pp. 275-316.
46. Walt, Stephen M. 1985. "Alliance Formation and the Balance of World Power," *International Security*, Vol 9, No. 4, pp. 3-43.
47. بول ويلكينسون، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص10.
48. جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصبي، ط2، دار تهامة للنشر، جدة، 1984، ص53.
49. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، عالم المعرفة، الكويت، مارس 1978، ص63.
50. مارتن غريفيتش. تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للابحاث، ابو ظبي، 2010، ص40.
51. محمد عمارة، العرب والتحدي، عالم المعرفة، 1980، ص5-6.
52. ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة: عطيات ابو السعود، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص8.
53. جيمس بيرك، عندما تغير العالم، ترجمة: ليلي الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، مايو 1994، ص12.
54. فيليب تايلور، قصف العقول: الدعاية الى الحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، ترجمة: سامي خشبة، عالم المعرفة، الكويت، ابريل 2000، ص22.
55. فيليب تايلور، مصدر سبق ذكره، ص23.
56. عبد الغفار مكاي، جذور الاستبداد، قراءة في أدب قديم، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر، 1994، ص7.

57. فرانسيس مور لاييه، جوزيف كولينز، ترجمة: أحمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، ابريل 1993، ص 7.
58. محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، عالم المعرفة، الكويت، اكتوبر 1989، ص 51.
59. Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond, Allyn & Bacon, 3rd Edition, USA, 1999, P 348.
60. Wallerstein (Immanuel), Patterns and Perspectives of the Capitalist World-Economy, In International Relations Theory, edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, Allyn & Bacon, 3rd Edition, USA, 1999), P 369.
61. Ibid., P 369.
- 62- ريتشارد هاس، حرب الضرورة وحرب الاختيار، نيويورك: سايمون وشوستر، 2009.
- 63 - هيرفريد مونكلر ، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : عدنان عباس علي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات مترجمة (28) ، 2008 ، ص 279 .
- 64- برادلي .أ تاير، السلام الدولي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد أحداث 11 أيلول ، ترجمة : عماد فوزي شعبي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2004 ، ص ص 19 - 20 .
- 65 - أيان رتلينج ، العطش إلى النفط ، ترجمة مازن الجندي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص ص 25 - 26 .
- 66 - مارتن بي . مالين وآخرون ، الحرب على العراق التكاليف والنتائج المحتملة والبدائل ، ترجمة : محمود احمد عزت البياتي ، دراسات مترجمة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2004 ، ص ص 38 - 40 .
- 67 - روبرت بيرد، الطريق إلى التستّر هو الطريق إلى الخراب، في : العراق الغزو، الأحتلال، المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (27) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ديسمبر 2003، ص 77.
- 68 - هنري كيسنجر ، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية، نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص ص 7- 8.
- 69 - جيف سيمونز ، عراق المستقبل : السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، ترجمة: سعيد العظم ، دار الساقى ، 2004 ، ص 353 .
- 70 - ريتشارد هاس، حرب الضرورة وحرب الاختيار، نيويورك: سايمون وشوستر، ٢٠٠٩، ص 23 وما بعدها.
- 71- بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2006 ، ص 32
- 72 - بيتر وغالبريث ، نهاية العراق ، ترجمة إياد احمد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت - لبنان ، 2007 ، ص 28 .
- 73 - جورج تيننت بالأشتراك مع "بيل هارلو" ، في قلب العاصفة التي قضيتها في الـ (سي - أي - إيه) ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 2007 ، ص ص 349 - 350 .
- 74 - ديفيد هارفي ، الامبريالية الجديدة ، ترجمة: وليد شحادة ، شركة الحوار الثقافي ، بيروت 2004، ص 29 .
- 75 - جوزيف ستينغلنز وليندا بيلمز ، حرب الثلاث تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق ، ترجمة : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، 2009، ص ص 12 - 60 .
- 76 - جون كولي ، الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والعراق ، ترجمة: ناصر عفيفي ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، يناير ، 2006، ص ص 218 - 219 .
- 77 - كارلها لنتس دشنر ، المولوخ ، اله الشر ، تاريخ الولايات المتحدة الأميركية ، ترجمة : محمد جديد، ط 2 ، دار قدمس للنشر والتوزيع ، سوريا ، ص ص 257 - 260 .
- 78- فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة ، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة: رضا خليفة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1999، ص 10 .
- 79- بيار سالينجر وأريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، بيروت، دار أزال للتوزيع والنشر ، شباط 1991، ص ص 65 - 72 .
- 80 - بوب ودورد، القوة أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاق ومحمود العايد، مراجعة علي رمان، بيروت، الدار الأهلية، دار الجبل، 1991، ص 178.
- 81 - رمزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأميركية، صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الأول، مكتبة الشرق، القاهرة، 2001، ص 306..

- 82- شيلدون رامبتون وجون ستوبر ، أسلحة الدمار الشامل ، استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق ، ترجمة: مركز التعريب والترجمة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2004 ، ص43.
- 83 - مايكل كلير ، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة: عدنان حسن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002، ص 40 .
- 84- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق، دار الشروق ، القاهرة ، ط2 ، ديسمبر 2003، ص 49.
- 85- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أو هام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص127.
- 86 - ريتشارد هاينبرغ ، غروب الطاقة ، الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول ، ترجمة عدنان جندلي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006، ص ص 56 – 57.
- 87- ريتشارد هاينبرغ ، غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول ، ترجمة: عدنان جندلي، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006، ص18.
- 88 - ريتشارد ن . هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ ، ترجمة: اسعد كامل الياس، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 128 – 130 .